

والمعاصي ليس لها وجود في الخارج حتى يحتاج الالخلق
ويتصلق بها إذ الخلق إيجاد المعلوم فلا يوجد لا يكون
مخلوفاً فلا يكون مردياً خالقها وقد جعلها الله تعالى شرطاً
عادياً يخلقها أفعال العباد وكون أفعال العباد بعلم الله تعالى
وإرادته وتقديره وكتبته في اللوح المحفوظ لا يستلزم كون
صدورها من العباد بالجبر كما إذا علم زيد بجميع ما يفعله عمرو في
يوم ما من الأيام فأرادته وكتبته في قرطاس فهل يكون عمرو في
فعله مجبوراً من زيد وهل يكون له أن يقول لزيد فعلت
ما فعلت لأهلك وأردت لك وكتبك آياه فإن عمر أفعله
آياه باختياره وإرادته للأجل علم زيد وإرادته وكتبته
فلا يتصور فصل الجبر فكذلك إنما نحن فيه فتدبر وكن من
الدشاكين وهذا الجواب هو الحاسم لهذه الوسوسة
ومعنى قول السلف لا جبر ولا تفويض ولكن امرين امرين

واما

واما على قول الأشعري القائل بالجبر للتوسط اعني كون
أفعال العباد باختيارهم لا بالاضطرار كما يقول الخيرية فإله
جبر محض ولكن الاختيار من الله تعالى بالجبر والاضطرار
فمن مختارون في أفعالنا ماضرون في اختيارنا فهذا
معنى الجبر للتوسط فلما يخص من هذه الوسوسة وهو
مخالف لقول السلف إذ لا فرق بينه وبين الجبر المحض في
الحقيقة فإني نفع في وجود اختيار اضطراري واما قوله
فيلزم أن يكون للاختيار اختياراً رفيداً وارتداداً فمفوض
باختيار الله تعالى فجوابه جوابه وحده أن المختار إذا كان مقصداً
أو أصالة فلا بد له من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة
واما أن كان ضمنياً وتبعاً فلا بل يكون اختيار المقصود اختياراً
لنفسه ضمناً والتزاماً كما يشهد له الوجدان والترجيح
بالمرجح جائز عند المتكلمين في الفاعل المختار واما الممتنع